أثر الانقسام السياسي على إدارة الحسابات العامة في ظل التنازع المستمر حول طبيعة وعدد المشروعات والمخصصات المالية بين طرابلس وبنغازي

أحمد الدايخ
باحث وكاتب

تمتاز بلادنا بجملة من خصائص القوة الجيوسياسية المؤثرة في خارطة المصالح الإقليمية والدولية، ومرد ذلك هو الموارد والخيرات الوفيرة التي حبانا الله بها، بالإضافة إلى الحيز الترابي الكبير، والموقع الجغرافي المتميز، وما تنطوي عليه هذه الأبعاد من قيمة بالغة الأهمية في نظرية العلاقات الدولية؛ لذلك يشتد الصراع الدولي على بلادنا، وتزداد معه تعقيدات الوضع الداخلي في كل قضايا التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وفي ضوء ما تعانيه ليبيا من انقسام سياسي؛ أفضى إلى اقتسام السلطة الحكومية بشكل فعلي بين طرابلس وبنغازي، بصرف النظر عن ملابسات العملية السياسية الراهنة، وما يعتريها من خلل كبير في ممارسة السلطة على النحو المتعارف عليه في الدول المستقرة والمتماسكة، يبقى الانقسام حقيقة ماثلة، إذ إن التعثر المالي الكبير الذي مازال يهيمن على ظروف الحالة المعيشية، وواقع الخدمات العامة في مختلف أرجاء البلاد؛ رغم الاستقرار الملحوظ في إيرادات النفط والغاز منذ أكثر من سنتين على أقل تقدير، خير دليل على ذلك.

وقبل الغوص في أعماق هذه القضية الشائكة، تبرز أهمية الإشارة إلى الأحكام العامة لإدارة وتنظيم السياسات النقدية والمالية في ضوء المبادئ التالية:

1. مبدأ الاستقلال في السلطة: طبقا للمادة (5) من القانون رقم (1) لسنة 2005م في شأن المصارف، فإن المصرف المركزي هو المسؤول عن تنظيم السياسات النقدية، والائتمانية والمصرفية، والإشراف على تنفيذها في ظل السياسة العامة للدولة... إلخ.

أما المادة (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (68) لسنة 2012م في شأن اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة المالية، فقد أشارت إلى أن هذه الأخيرة هي الجهة المسؤولة عن إدارة أموال الدولة، وإعداد الميزانية العامة، وتحديد الموارد التمويلية لها، وكيفية جبايتها وإنفاقها، وكيفية التصرف فيها، ومتابعة تنفيذها، ومراجعتها، وإعداد الحسابات الختامية الخاصة بها.

2. مبدأ التكامل في العمل: إن إدارة الدول تعتمد بشكل أساسي على مبدإ التكامل في الاختصاص القانوني؛ وذلك لأن استحقاقات الإصلاح الإداري والمالي لا يمكن تنفيذها إلا من خلال تركيز الجهود الجماعية لمختلف الجهات ذات العلاقة، وتوجيهها في مسارات متوازية؛ لضمان تحقيق الأهداف المرسومة بالدقة والفعالية المطلوبة، وقد نصت على ذلك معظم التشريعات النافذة والسارية، فعلى سبيل المثال أشارت المادة (5) من قانون المصارف المذكور إلى أن المصرف المركزي يعتبر بمثابة المستشار الاقتصادي للحكومة؛ لأنه أحد المعنيين بالمشاركة في معالجة أية اضطرابات مالية في الدولة، وهو ما يعد انسجاما مع نص الفقرة (8) من المادة (2) من القرار رقم (68) المذكور التي أشارت بوضوح إلى أن وزارة المالية هي أحد المعنيين بالمشاركة في اقتراح الإصلاحات الخاصة بالسياسة النقدية.

سنحاول تسليط الضوء على مستقبل الأوضاع المالية والخدمية في البلاد، من واقع التنازع حول أحقية هذا الطرف أو ذاك في إعادة تشكيل السلطة التنفيذية، وانعكاسات ذلك على إهدار وتضييع كل فرص الاستدراك والتصحيح في نظرية الحكم في البلاد، حسب التقسيم التالي:

أولا: آليات عمل الحكومة لإدارة برامج الإنفاق العمومي في ضوء التشوهات العميقة للعملية السياسية الراهنة:

بعد نجاح انتخابات المؤتمر الوطني العام، بدأ النشاط الحكومي الاعتيادي يعود إلى الواجهة من جديد، وعلى الرغم من التجاذبات والمنغصات الكبيرة التي رافقت تمرير حكومة علي زيدان على مضض، فقد مارست هذه الحكومة أعمالها تحت رقابة المؤتمر الوطني، وكان لبرامج الإنفاق العمومي قدر معقول من النقاش والمساءلة، بل والاستجواب أيضا في بعض الأحيان مع بعض المسؤولين الحكوميين، وعلى الرغم من أن ميزانية هذه الحكومة لم تعتمد؛ بسبب تحفظ كثير من النواب على مؤشراتها المرتفعة، بالتزامن مع إيقاف تصدير النفط والغاز آنذاك، فقد كانت الحلول التلفيقية برغم عدم استساغتها حلا مرحليا عادلا للتعامل مع أوضاع بلد أنهكته الانقسامات السياسية، والمناورات الحزبية، والمناكفات العسكرية.

بظهور حفتر ومشروعه الانقلابي منتصف عام 2014م ظهرت سلطة موازية في الشرق، ومنذ ذلك اليوم تغيرت المعادلة السياسية بالكلية، وكان لهذا الانقسام العمودي في بنية السلطة العليا للدولة على مستوى الحكومة، وعلى مستوى المصرف المركزي أثر بالغ في إهدار المال العام، بل وفي تضييع أصول ومدخرات البلاد تحت عناوين مختلفة ومبررات عديدة.

وبربط ما جاء من تحليل سياسي لطبيعة الوضع الحكومي قبل وبعد انقلاب حفتر

غير المكتمل، تبرز أهمية رصد أهم التداعيات والآثار السلبية على واقع المؤسسات المالية والمصرفية في المنطقة الشرقية؛ باعتبار أنها هي المصدر الوحيد للتمويل الرسمي للسلطة الموازية التي ظهرت هناك، وذلك على النحو التالي:

1. الاقتراض من المصارف التجارية دون مراعاة الضمانات القانونية اللازمة للإقراض: يشكل الاختلال الهيكلي الجسيم في قطاع المصارف ثقبا أسودا في الواقع الليبي، فعلى الرغم من ثبات الإيرادات المالية نسبيا حتى في ظل تقلبات السعر في أسواق الطاقة العالمية، فقد شكل الانقسام السياسي حجر عثرة أمام أي خطوة إصلاحية لتحسين وتطوير برامج إدارة المال العام، وتمكين المواطنين من التمتع بحقوقهم، والخدمات المكفولة لهم بموجب التشريعات النافذة والسارية.

وبصريح العبارة فقد كان لأسلوب وضع اليد الذي انتهجته الحكومة الموازية في المنطقة الشرقية؛ للتصرف في الأموال المودعة في فرع المصرف المركزي في بنغازي، بالإضافة إلى التصرف في الأموال المودعة في مصرف الوحدة، والتجارة والتنمية - باعتبار أن المقر الرئيسي لهذين المصرفين يقع في مدينة بنغازي - لتغطية احتياجاتها من النفقات المتزايدة، تداعيات كبيرة على نظام الائتمان المصرفي، وكان من نتائج ذلك هو التلاعب بأصول وودائع هذه المؤسسات المصرفية، وإدخالها في لعبة المقايضات البائسة؛ ليرتفع حجم المديونية الداخلية بصورة رهيبة، وهنا لا بد من توضيح نقطتين:

أ. بلغت أرصدة المصارف التجارية في المنطقة الشرقية أكثر من (40) مليار دينار حتى تاريخ: 30/6/2020م، وسط تعتيم كامل حول مصير هذه الأموال، وآليات إنفاقها، وأوجه صرفها أو إدارتها.

ب. لقد سبب انقسام المصرف المركزي في تشتت أرصدة المصارف التجارية بين جزئيه الشرقي والغربي، الأمر الذي ترتب عليه عجز حاد في الاحتياطي القانوني لرأس مال بعضها، ونتيجة لذلك فقد وافق المصرف المركزي على منح بعض المصارف التجارية المتعثرة قرضين بإجمالي (10) مليار دينار في المنطقة الغربية فقط دون الشرقية[1]؛ بسبب عدم موافقة سلطات المنطقة الشرقية على القيود التنظيمية الجديدة المفروضة من مركزي طرابلس حال موافقتها على الاقتراض.

2. طباعة نقود جديدة دون علم مركزي طرابلس ودون وجود غطاء حقيقي من النقد الأجنبي أو الذهب: من شروط طباعة النقود أنه يجب أن يتناسب ضخ العملات النقدية في السوق من طرف الدولة مع حجم الاقتصاد ومع حجم الإنتاج المحلي، وهو ما يعني أن كل وحدة نقدية مطبوعة لا بد أن يقابلها رصيد من احتياطي النقد الأجنبي، أو رصيد ذهبي، أو سلع وخدمات حقيقية يتم إنتاجها

١ التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي عن سنة 2021م، ص81 وما بعدها.

داخل الدولة، حتى تكون النقود المتداولة في السوق ذات قيمة حقيقية، وليست مجرد أوراق مطبوعة [2]، وبالرجوع إلى الواقع يمكن رصد جملة من الحقائق القاسية في هذا الشأن[3]:

أ. ارتفاع حجم العملة المتداولة من (8) مليار دينار تقريبا إلى (35) مليار دينار تقريبا خلال الأعوام الممتدة من (2010) إلى (2021) بسبب تدهور الحالة الأمنية، وضعف أدوات الدفع الالكتروني.

ب. اقتصار الرصيد النقدي في التداول المذكور أعلاه على ما تم إصداره من الخزينة الرئيسية بمركزي طرابلس فقط، دون العملة التي تمت طباعتها من قبل المركزي الموازي في بنغازي الذي بلغت إصداراته (13) مليار دينار تقريبا، حيث أظهر تقرير المراجع الدولي (ديلويت) إلى وجود عملة تم طباعتها عن طريق شركة (قوزناك) الروسية مخزنة بالمصرف ولم يتم إصدارها بعد بقيمة (4) مليار دينار، بالإضافة إلى مصادرة الحكومة المالطية لمبلغ (1.5) مليار دينار في سنة 2020م.

واستنادا على ما سبق، نرصد الآثار التالية:

أ. إضعاف القوة الشرائية للدينار: نظرا لتآكل القاعدة النقدية (أصول وممتلكات المصارف) كما سبق القول، فقد تعذر على الحكومة تسعير السلع والخدمات الأساسية بقيمة ثابتة، الأمر الذي أدى إلى تراجع القوة الشرائية للدينار، خاصة في ظل عجز الحكومة عن مكافحة الممارسات الاحتكارية، وعدم قدرة المصرف المركزي على التصدي لظاهرة المضاربة بالعملة الصعبة في السوق السوداء منذ مدة طويلة.

ب. زيادة حجم الدين العام الداخلي: من الطبيعي جدا أن يكون هناك انقسام في بنية الميزانية العامة كنتيجة منطقية وحتمية للانقسام في بنية السلطة التنفيذية، وبناء على ذلك فقد تجاوز الدين العام الداخلي حاجز (150) مليار دينار تقريبا[4].

ت. ارتفاع معدلات التضخم: نظرا لانهيار أغلب القطاعات العامة في الدولة؛ بسبب تداعيات التطبيقات الظالمة للنظام الاشتراكي، وما أفرزته من إدارة سيئة، ودعم حكومي غير محدود للسلع، والمحروقات، والخدمات العامة على مدار نصف قرن، بالإضافة إلى إفرازات ثورة فبراير بفصولها المتلاحقة، وما خلّفته من انكسارات متواصلة في إدارة شؤون السياسة والأمن والاقتصاد، فقد كان لهذه الأوضاع انعكاسات سلبية على المستوى العام للأسعار، إذ إن الاعتماد الكلي على سلاسل

٢ موسوعة الإنترنت.
٣ التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي عن سنة 2021م، ص75 وما بعدها.
٤ (84 مليار دينار هي ديون حكومة طرابلس + 70 مليار دينار هي ديون حكومة بنغازي).

الإمداد الخارجي في توفير أبسط متطلبات واحتياجات الناس من غذاء ودواء وكساء...إلخ، في ظل تدهور القاعدة النقدية لأغلب المصارف التجارية كما سبق القول، بالإضافة إلى المخاطر الكبرى الناتجة عن المشكلات والأزمات الناشئة في الدول المصدرة، وخطوط الشحن؛ قد أدى إلى تفاقم ظاهرة العجز الحكومي في التصدي لظاهرة الغلاء المتنامي، ما يعني أن الأسعار قابلة للتغير السريع؛ حسب رغبة المستوردين في أية لحظة للأسف الشديد، وبذلك فقد الدينار الليبي أهم خاصية له، وهي الثبات في القيمة، ومن البديهي جدا أن يمتد هذا التغير ليطال الحقوق والالتزامات المرتبطة به، كونه هو أداة السداد في الغالب.

ث. تراجع التصنيف الائتماني: الائتمان يعني الثقة والسرعة في إنجاز المعاملات، وبإسقاط هذا المفهوم على واقع أعمال القطاع المصرفي نصل إلى حقيقة لطالما أشارت إليها التقارير الدولية ذات الصلة، إذ تحتل ليبيا المركز (186) من أصل (190) مركزا عالميا من حيث مؤشرات الحصول على الائتمان، وتسجل صفرا من حيث مؤشري الحقوق القانونية وعمق المعلومات الائتمانية[5].

ثانيا: أثر الارتفاع الكبير في الإنفاق الاعتيادي والإنفاق الموازي على مستقبل القطاع المالي والمصرفي للدولة.

إن الغياب الكامل لأساسيات الإدارة الاستراتيجية؛ والمتمثلة في عدم وجود رؤية يمكن من خلالها رسم الخطط وتحديد الأهداف - فضلا عن عدم وجود استراتيجية قطاعية يمكن من خلالها معرفة الاحتياجات، وإعطاء الأولوية لمشروعات بعينها؛ نزولا عند مقتضيات حالة الضرورة، وما تفرضه من ترتيب معين عند المفاضلة بين طبيعة وحجم المشروعات وعددها، ناهيك عن عدم الالتزام نهائيا بأي معيار من معايير الكفاءة والفعالية، والاقتصاد والمساواة، والتنمية المستدامة عند رصد أي مخصصات مالية لتنفيذ أي مشروع خدمي، أو تنموي في أي منطقة من مناطق البلاد - هو انعكاس حقيقي لحالة الفشل المزمن التي تعاني منها السلطة التنفيذية بتفرعاتها المختلفة، وما هذا إلا مؤشر عام على سوء الأوضاع العامة في الدولة، إذ إن استمرار معضلة الانسداد السياسي؛ ستقود إلى ضرب ما تبقى من بنية مؤسسية - إن صح التعبير - في الميزانية العامة، وستتحول معها كل الموارد والمشتقات المالية إلى مادة خصبة لاستمرار النزاع والشقاق بين الفرقاء، بدلا من أن تكون وسيلة فعالة لصناعة فرص حقيقية تعيد تشكيل بيئة العمل في بلادنا، وتفتح الآفاق واسعة نحو بناء نظام اقتصادي متوازن؛ يسمح للناس بالادخار والاستثمار، ويعطيهم الحق في تكوين وتجميع الثروة بعد طول حرمان واضطهاد.

5 تقرير البنك الدولي حول مراجعة القطاع المالي في ليبيا عن سنة 2020، ص34.

وبصريح العبارة فقد انحصر التنافس السلبي في هذا المضمار بين جهتين إداريتين هما جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية التابع لحكومة طرابلس، وهيئة الاستثمار العسكري التابعة لحكومة بنغازي، بالإضافة إلى الأجهزة التنفيذية الأخرى التابعة لهذه الحكومة أو تلك، وكان لهذه الثنائية الرمزية أثر كبير في محاكاة واقع الدعاية الانتخابية الافتراضية، إذ إن فشل الرهان على الخيار العسكري في اعتلاء سدة الحكم، قد فتح الباب واسعا نحو التنافس الاحتكاري بين شخصي الدبيبة وحفتر-إن صح التعبير- لمحاولة تثبيت حظوظهما في أية مفاوضات ثنائية، وتقليل حظوظ الآخرين، وتحييد أي دور لهم في مارثون السلطة الجديد الذي بدأ بتعيين فرحات بن قدارة -المحسوب على حفتر- على رأس المؤسسة الوطنية للنفط، ولم ينته بتعيين محمد المشاي على رأس شركة الكهرباء في السياق ذاته؛ ليبدأ فصل جديد من فصول التقارب البطيء بين شخصين؛ لطالما كانت لهما الكلمة الفصل في إدارة شؤون البلاد بدون أي منازع، أو منافس ثالث حتى هذه اللحظة.

وحتى لا يكون الكلام على عواهنه، فإن لغة الأرقام هي المعيار الأساس في إبراز الحقائق، وتحليلها بعمق؛ للإسهام قدر الإمكان في صناعة وعي قد يخفف من حدة ووطأة التعقيدات المتراكمة والمتزايدة للأزمة السياسية الراهنة، وفيما يلي لمحة سريعة عن حالة الإنفاق العام ببرامجها المختلفة:

1. بلغ حجم الإنفاق العام للدولة في 2021م (86) مليار دينار تقريبا[6]، ثم تم زيادته ليكون بواقع (89) مليار، وقد بلغت مخصصات باب التنمية (6.5) مليار دينار تقريبا[7].
2. تجاوزت مخصصات باب التنمية في العام 2022م حاجز (16) مليار دينار لحكومة طرابلس، في حين بلغت مخصصات باب التنمية في عام 2022م للحكومة الموازية في بنغازي (17) مليار دينار[8].

وقد أبدى ديوان المحاسبة في طرابلس ملحوظات جوهرية بخصوص هذه البعثرة في الميزانيات، والتحويلات، والاعتمادات، والمخصصات، حيث أشار في تقريره العام عن الإنفاق الحكومي لسنة 2021م إلى عدم وجود أي خطط أو أهداف تسبق عملية الصرف، موضحا في الوقت نفسه أن الصرف يتم بطرق عشوائية، تبدأ بوضع مبالغ إجمالية للإنفاق دون أن تستند على كشوفات تفصيلية توضح كيفية الوصول إلى هذه الأرقام، وتعزز من كونها نابعة من احتياجات ضرورية لحل مختنقات وأزمات ملحة، وهذا هو حال سلطات طرابلس في الإنفاق، فكيف بحال سلطات بنغازي، التي

٦ التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي عن سنة 2021م، ص13 وما بعدها.
٧ قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (655) لسنة 2021م.
٨ حسب ما هو منشور في بعض الصحف الالكترونية المهتمة بمتابعة الشأن الليبي.

لا تملك خزينة مالية أصلا؛ حتى يكون لميزانياتها حظ وافر من النقاش والتدقيق والفاعلية المطلوبة عند التنفيذ؟!.

وبذلك نصل إلى الخلاصة التي لطالما كانت واضحة وجلية دون الحاجة إلى هذا التأصيل والتحليل، لولا أننا في سياق يفرض علينا قدرا معينا من الانضباط بأصول وقواعد كتابة التقارير ذات الطابع المهني، وهي أن برامج الإنفاق العمومي لا تستند إلى أي قاعدة صحيحة في أي سياق علمي أو واقعي.

وبعبارة أوضح؛ فإن نهج الاستدارة المشبع بالمناورة في تمرير برامج إدارة المال العام، هو تجسيد فعلي لأكبر حالات الغش والتضليل والتحايل في تاريخ بلادنا المعاصر، إذ إن استمرار الإنفاق على البند الثالث تحديدا (بند الأعمال الجديدة) أو كما يسمى في أوساط الحكومة بباب التنمية، قبل التوصل إلى حل نهائي شامل للأزمة السياسية، وإعادة إنتاج السلطة الرسمية؛ وفق نظام عادل تشارك فيه كل فئات المجتمع؛ وفق تفاوت معقول في درجات التمثيل والتمكين، هو إمعان في النهب المنظم للثروة الوطنية، مهما كانت الدوافع أو المبررات.

ثالثا: دور صناديق الثروة السيادية في إدارة عوائد النفط في ضوء الأوضاع الراهنة:

نظرا لما تشكله ورقة النفط والغاز من شريان حياة للشريك الأوروبي، خاصة إيطاليا، فقد شكلت حالة التقارب بين طرابلس الغرب وبروكسل بعد حرب روسيا على أوكرانيا عملا استراتيجيا بعيد المدى، وبدلا من توظيف هذا الانكشاف والعجز في قطاع الطاقة الأوروبي لصالح ليبيا دولة وحكومة وشعبا؛ بما يفضي إلى تمتين وتعزيز العلاقات، وإعادة صياغة المصالح بيننا وبينهم، فإن التعاطي مع هذه الفرصة السانحة ما يزال دون المستوى المطلوب للأسف الشديد.

وباعتبار أن الموارد النفطية هي ملك للأجيال الحاضرة والقادمة، فإن أي تهاون في الرفع من كفاءة إدارتها يعني بالضرورة تضييعها، وإهدار الفرص الثمينة الناجمة عنها (تنمية واستثمارا).

وبالرجوع إلى الواقع الليبي وما يعانيه القطاع المالي في الدولة من مخاطر الاستنزاف، في الوقت الذي يتعين فيه تعزيز الاستدامة المالية في ضوء ارتفاع مخاطر النضوب للثروة النفطية، تتجلى حقيقة العبث بموارد ومقدرات بلد وشعب أنهكته حالة العوز والفقر؛ بسبب الانحراف الجسيم في قرارات السلطات الحاكمة شرقا وغربا.

وبربط ما جاء من تأصيل وتحليل للمالية العامة للدولة في ضوء التشوهات العميقة للعملية السياسية الراهنة، والموازنات الضخمة، التي نسمع عنها ولا نرى لها أثرا نصل إلى حقيقة مفادها: أن أي فائض في الميزانية العامة، أو في ميزان المدفوعات؛ سيتم

استنزافه مباشرة في اقتصاد الظل؛ وذلك لأن جلاوزة السلطة جاهزون لتبديد هذه الفوائض بدون أي تردد، وبحماية رسمية كاملة.

وبمحاكاة واقع الاستثمار للفوائض النفطية فيما لو كان الظرف السياسي لبلادنا إيجابيا؛ لكان لبلادنا شأن كبير على كافة الصعد الداخلية والخارجية، ذلك أن مجالات التعاون والشراكات الاستراتيجية مع الدول الأوروبية المحورية أكبر مما نتصور، لكن المد المليشياوي بنسخته السياسية والسلطوية، مازال يتأرجح بين اليقظة حينا والغفلة حينا آخر؛ ليحول بيننا وبين تحقيق طموحاتنا وتطلعاتنا.

وبتسليط الضوء على تصريحات رئيسة الوزراء الإيطالية خلال مراسم توقيع اتفاق تاريخي بين شركة إيني الإيطالية، والمؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس بتاريخ: 28/1/2023م ،الذي قالت فيه حرفيا: "إن ليبيا أولوية بالنسبة لإيطاليا، ولاستقرار البحر الأبيض المتوسط وللأمن الإيطالي، وللتحديات الكبرى التي تواجه أوروبا مثل أزمة الطاقة... نخلص إلى حقيقة لطالما تم تغييبها قسرا؛ من أجل تنويم بلادنا أطول فترة ممكنة وحرمانها من استعادة حالة التعافي، التي تؤهلها لأن تكون رقما صعبا في خارطة النفوذ والتأثير الإقليمية.

وبتحليل هذا التصريح وما ينطوي عليه من قيمة كبيرة وإرادة جدية؛ لتمتين وتطوير بل وترفيع العلاقات الثنائية بين البلدين يمكنني القول بأننا نعيش بدايات حقبة نفطية جديدة، في ظل بحث وإصرار روما، ومن ورائها كل دول أوروبا على البحث عن إمدادات أخرى؛ للاعتماد عليها في توفير احتياجاتها من الطاقة، بعد أن فتكت الحرب الأوكرانية بمستويات التعاون المختلفة بين الأوروبيين والروس.

وبذلك تتجدد فرصة إصلاح المالية العامة لبلادنا من بوابة الاستثمار في قطاع النفط، على اعتبار أن المعطيات الجديدة في الداخل والمتمثلة في: توحيد المؤسسة الوطنية للنفط، وتعافي الإنتاج في عديد الحقول، والمنشآت النفطية؛ ستفضي إلى بروز مرحلة تمهيدية جديدة، من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الأداء الإداري والمالي للدولة.

رابعا: أثر التواجد العسكري الأجنبي غير الرسمي في ليبيا على مستقبل الإدارة المالية:

تزداد تعقيدات الوضع العام في ليبيا؛ وخاصة الوضع المالي بالنظر إلى حجم الأطماع الخارجية وما تشكله من مصدر تهديد حقيقي لأية إصلاحات جدية في واقع الإدارة السياسية والمالية للدولة، ذلك أن فكرة الاستبداد والاستيلاء على بلادنا، ماتزال طاغية على جوهر السياسة الخارجية للحكومات الأجنبية المتدخلة في شؤوننا الداخلية، وهو ما يعتبر تحديا وجوديا بالنسبة للمشروع الوطني.

بعبارة أخرى؛ فإن الصيغة العامة للإدارة التنفيذية – وخاصة الإدارة المالية- ستبقى

رهينة التوازنات العسكرية بتشعباتها الدولية والإقليمية الممتدة في كل ساحات النزال بين القطبين الدوليين البارزين (الصين وروسيا من جهة وأمريكا وأوروبا من جهة أخرى)، ومن يدور في فلكهما من الدول ذات التأثير الإقليمي الكبير، ومع ذلك فإن نجاح الدبيبة في تثبيت أركان حكمه في طرابلس؛ سيدفع خصومه الرئيسيين في بنغازي إلى التعامل معه بمرونة أكبر، خاصة إذا ما تم استئناف العمل في مطار طرابلس الدولي المتوقف منذ سنوات، وإقناع الإيطاليين على وجه الخصوص بضرورة الارتقاء بمستوى العلاقات، وتسريع وتيرة تطويرها؛ بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.

تبقى معضلة إخراج القوات العسكرية الأجنبية من البلاد علامة فارقة، ونقطة مفصلية في إصلاح المالية العامة للدولة؛ ذلك أن الانضباط المطلوب في إدارة الموارد لن يكون له أثر في الواقع إلا عن طريق توسيع دائرة التفاهم مع داعمي حكومتي طرابلس وبنغازي على حد سواء؛ لإنهاء كل مظاهر العبث بالسيادة الوطنية، والتفكير جديا في ترشيد القرارات المالية، سواء من حيث الإنفاق، أو من حيث عدالة التوزيع للمخصصات المالية على مستوى كل المدن والمناطق، والبدء الفعلي في مسيرة التنمية المكانية المعطلة منذ عشرات السنين.

وبتحليل بسيط لخارطة الانتشار العسكري الأجنبي في بلادنا نرصد الآتي:

1. بلغ عدد القوات العسكرية الأجنبية المتواجدة في ليبيا قرابة (20) ألف مرتزق، يتحركون في المجال الصحراوي الضخم، ويسيطرون على بعض القواعد العسكرية مثل قاعدة القرضابية في سرت، وقاعدة الجفرة، وقاعدة براك الشاطئ...إلخ، حسب تصريح رسمي سابق لستيفاني ويليامز.
2. يحاول بعض هؤلاء المرتزقة خاصة عناصر شركة فاغنر الروسية الانخراط في حروب مختلفة، تتراوح بين حرب المعلومات، وحرب التنقيب عن المعادن النفيسة؛ للاستيلاء على مصادر الثروة ونهبها، أسوة بما تفعله فرنسا في إفريقيا منذ زمن طويل، بالإضافة إلى الحروب العسكرية المباشرة، وما تشكله من نافذة كبيرة لتوسيع وتعزيز النفوذ الروسي في ليبيا خصوصا، وفي إفريقيا عموما.

الجدير بالذكر هنا أن الحكومة الجزائرية دشنت في عام 2000م صندوقا سياديا جديدا أسمته "صندوق ضبط الموارد"؛ للتغلب على إشكاليات العجز في التمويل، في ضوء التراجع الحاد لمداخيل الثروة النفطية آنذاك، وباستلهام هذه الفكرة، وما ينطوي عليه تفعيلها من انعطافة، ومراجعة في الوقت نفسه؛ لضمان تحسين وتطوير الأداء المالي في الدولة، فإن موارد بلادنا المهدورة من المواد الخام الأخرى (غير النفط والغاز)، وكذلك فرص الاستثمار المعطلة بإيعاز من بعض الحكومات الأجنبية؛ قد شكلت

عائقا وتحديا كبيرا أمام حكومات طرابلس المتعاقبة؛ بسبب ما تحدثه من استنزاف حاد للحالة الوطنية والقرار الوطني من جهة، وبسبب ما توفره من ضخ وإنعاش كبير لشبكات الإجرام والتهريب من جهة أخرى، في سياق الحرب المفتوحة الموجهة ضد المشروع الوطني بمقوماته الحقيقية.

خامسا: التوصيات:

إن تعاظم التحديات في بلد مثل ليبيا يفرض على كل مواطن الاضطلاع بدور يليق به، في سياق ما يمكن تسميته بحملة التمثيل الوطني؛ للذود عن هذا الوطن، وحمايته من شر الأعداء الطامعين والمتربصين.

تعد التوعية المتواصلة القائمة على حسن التفكير والتدبير في المواقف الصعبة، هي الأداة الفاعلة التي يمكن الارتكاز عليها؛ للتخلص من واقع مأزوم ومركب لطالما قتل فينا روح المبادرة والعطاء، وأورثنا من المعاناة وشظف العيش ما لا يخطر على بال.

بعبارة أكثر وضوحا، فإن امتلاك ناصية القوة في بلادنا، هو أمر يعتمد بشكل أساسي على حسن إدارة الموارد المحلية، وربط محددات التقارب والانفتاح مع الحكومات الأخرى؛ بمدى إسهاماتها في ترسيخ حالة التعافي الداخلي، وتخليها عن أي دور يقوم على صناعة وتصدير الفساد السياسي إلينا؛ وذلك من خلال إلزام حكومة طرابلس ببلورة سياسة خارجية تعيد من خلالها صياغة وترتيب العلاقات الدبلوماسية مع الدول الشقيقة والصديقة؛ طبقا للاشتراطات والاستحقاقات التالية:

1. سحب أي اعتراف بأي سلطة موازية (ظاهرا وباطنا) والكف عن الشحن الإعلامي الموجه ضد الداخل، وتركيز التعامل الرسمي معها بشكل حصري.
2. التخلي عن قضايا الابتزاز المالي، وإعادة دراسة أوضاع عقود الإنشاءات المتوقفة؛ لاستئنافها واستكمالها، من خلال مفاوضات وتسويات جديدة تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي عاشتها بلادنا خلال السنوات العجاف الماضية.
3. تقديم كل أشكال الدعم الرسمي؛ لإعادة هيكلة مؤسسات الدولة الليبية، وتمكينها من تجاوز حالة الترهل التي أصابتها في مقتل؛ بسبب غياب فكرة المواءمة الاستراتيجية في سياساتها الإنفاقية العالية.
4. إعادة إحياء المشروعات الاستراتيجية العملاقة بالتدريج، من خلال المواءمة بين الأمن والاقتصاد والدبلوماسية عند صياغة وإبرام أية اتفاقيات جديدة ذات صلة بالاستثمار في الداخل الليبي.